

محضر ندوة عامة

مع اللواء / أبو بكر الجندي – وزير التنمية المحلية

الإثنين ٢ إبريل ٢٠١٨

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى ندوة عامة مع اللواء / أبو بكر الجندي – وزير التنمية المحلية، وذلك في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الإثنين الموافق ٢ إبريل ٢٠١٨، وقد حضر الندوة مجموعة من السادة أعضاء مجلس الإدارة، وعدد من أعضاء الجمعية وأعضاء منظمات الأعمال الأخرى، ورجال الصحافة والإعلام، وذلك بمقر الجمعية بالجيزة، بغرض إستعراض ومناقشة:

”دور وزارة التنمية المحلية في دعم التنمية المتكاملة“

مع إلقاء الضوء على الموضوعات الهامة التالية:

- التعرف على أهم المشروعات المستقبلية المنتظر إقامتها في المحافظات المختلفة والدور المنتظر للقطاع الخاص للمشاركة في تلك المشروعات.
- التعرف على خطة الوزارة لتسريع إجراءات الإستثمار وربط المشروعات بالخطة القومية للدولة والصلاحيات المنتظر منحها للمحافظين تطبيقاً لمفهوم اللامركزية.
- خطط الوزارة في الإرتقاء بمستوى العاملين في المحليات من أجل تقليص البيروقراطية.
- الخطوات التنفيذية التي تقوم بها الوزارة للإسراع في الإجراءات الخاصة بحصول المستثمرين على التراخيص من المصالح الحكومية المختلفة.

وقد بدأ اللقاء بكلمة المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية، مرحباً بالسيد اللواء / أبو بكر الجندي – وزير التنمية المحلية، لتبليته دعوة الجمعية لحضور هذا اللقاء الهام، مشيراً إلى سابق رئاسة سيادته للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي بدوره طور العمل به بشكل كبير، فقد أصبح مجتمع الأعمال المصري يعتمد بشكل كبير على هذا الصرح العظيم للحصول على كافة البيانات الإقتصادية والإحصائية الدقيقة في كل ما يخص النشاط الإقتصادي.

ثم أشار سيادته إلى أن التنمية الحقيقية يجب ألا تقتصر على المدن الجديدة فقط وإنما يجب أن تشمل جميع القرى والنجوع والمحافظات، حيث يأمل مجتمع الأعمال أن تساهم كافة المحافظات تحت إشراف وزارة التنمية المحلية في الوصول إلى القرى المنتجة وتحقيق التكامل الإقتصادي المطلوب في الاقاليم خلال الأربعة سنوات المقبلة.

ثم بدأ اللواء / أبو بكر الجندي - وزير التنمية المحلية، كلمته موجهاً الشكر للجمعية على دعوته لهذا اللقاء مع ممثلي مجتمع الاعمال المصري، مؤكداً على أن القطاع الخاص يعد شريك رئيسي وفعال في التنمية المحلية حيث يساهم بنحو ٧٠٪ من المشروعات التي يتم تنفيذها بالمحليات، كما أنه يمثل أحد الأضلاع الأساسية لمثلث التنمية (الحكومة /قطاع الأعمال/المجتمع المدني)، موضحاً أن التنمية في المحليات خلال الفترات السابقة لم تكن على المستوى المطلوب مما أحدث بعض السلبات بالعديد من المحافظات، فقد وصل متوسط نسبة الفقر في المحليات إلى ٢٧,٨ ٪، أما عن محافظات الصعيد فتمثل نسبة الفقر فيها ٥٠ ٪ تقريباً، بينما نجد أن نسبة الفقر في بعض المحافظات لا تتعدى ٢٠٪ مثل محافظة دمياط.

وقد أكد سيادته على ان التنمية المحلية تهدف في الأساس إلى رفع مستوى الرضاء الشعبي، من خلال بناء إدارة محلية فعالة وقوية تعتمد على أربعة أطر رئيسية، هي كالتالي:

- **الإطار القانوني**: وذلك من خلال تعديل قانون الإدارة المحلية، تمكين المجالس المحلية المنتخبة، وتطبيق اللامركزية بشكل تدريجي.
- **الإطار المؤسسي**: وذلك من خلال إعادة هيكلة مستويات الإدارة المختلفة بما يتناسب مع مهامها الجديدة، وتقسيم الوظائف والأنشطة على نحو متناسق ومتكامل بين المستويين المركزي والمحلي.
- **الإطار التشاركي**: من خلال تطوير نظم الرقابة المالية وإعطاء الحق للوحدات المحلية للتفاوض على مخصصاتها، ودعم آليات مشاركة المواطنين.
- **الإطار التنظيمي**: من خلال تطوير منظومة التخطيط والتمويل المحلي، و منح صلاحيات للمحليات مع الاشراف المركزي، و تطوير نظم وشبكات المعلومات المحلية.

ثم أشار سيادته إلى إستهداف الوزارة للتوسع في إنشاء المناطق اللوجستية حيث تم تحديد ٥٦ منطقة لوجيستية بالمحافظات المختلفة، والتي سيتم طرحها على القطاع الخاص لإنشاء تجمعات تجارية كبرى بمختلف المحافظات، كما قامت الوزارة بعقد سلسلة من اللقاءات الإقليمية مع السادة المحافظين للإستماع إلى خططهم الإستثمارية المستهدفة ومتطلباتهم المالية للإنفاق على تلك الخطط، حيث تم التعرف على معدلات الإنفاق على مستوى الادارات المحلية فيما يخص الموازنة الاستثمارية او المنح والقروض والتي بلغت ترليون جنيه وذلك منذ عام ٢٠١٤ حتى تاريخه، تم إنفاقها على النحو التالي: الطرق والكباري والنقل بقيمة ١٧٥ مليار جنيه، و ١٨٨ مليار جنيه للكهرباء والانارة و ١٢٩ مليار جنيه للاسكان و ٤٠ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي و ٣٥ مليار جنيه للمدارس والفصول و ٢٩ مليار جنيه

لمياه الشرب و ٢١.٥ مليار جنيه للمشروعات الزراعية و ٢٠ مليار جنيه للرعاية الصحية بالإضافة إلى ١٩ مليار انفاق على مراكز الشباب والرياضة، والمناطق الصناعية وترفيقها ١٤ مليار جنيه، والكليات الجديدة ٥ مليار جنيه، و ٤ مليار جنيه في ملف تطوير العشوائيات بجانب ٩٢ مليار جنيه للغاز والبتترول.

وقد اكد سيادته أنه جاري مناقشة قانون الإدارة المحلية بمجلس النواب ، على أن يتم انتخاب رؤساء مجلس المدن فور الانتهاء منه ،والذي سيعالج بدوره العديد من التشوّهات في أداء المحليات والقضاء على المركزية من خلال منح سلطات أكبر للمحافظين والمحليات وتطوير نظم الرقابة المالية ومنح الإدارات المحلية سلطة تحديد الموازنة الخاصة بكل إدارة.

ثم أوضح سيادته أن محافظتى سوهاج وقنا من أفقر محافظات مصر، وهناك قرض من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتنميتها، كما تساهم وزارة التنمية المحلية بمليار جنيه، كما أن الوزارة قامت بجهود كبيرة خلال الفترة الماضية لإقناع مسؤولي البنك الدولي بتمويل بعض مشروعات الصرف الصحي في مصر، وفيما يخص العنصر البشري فإن الوزارة تولي إهتماماً كبيراً للإرتقاء بمستوى العاملين والخدمات المقدمة للمواطنين بالمحليات، وذلك من خلال التوسع في تقديم كافة الخدمات إلكترونياً وتطبيق خدمات الشباك الواحد بالإضافة إلى الإهتمام بتدريب العاملين بقطاع التفيتش والمتابعة للقضاء على العشوائيات وحصر جميع المخالفات والتصدي لها، مشيراً أنه تم بالفعل بدء تقديم جميع الخدمات إلكترونياً بمركز الخدمات بالإسماعلية وسيتم تطبيق التجربة في محافظتي بورسعيد والسويس خلال الفترة القريبة القادمة، كما أنه سيتم تعميم تقديم جميع الخدمات بالوحدات المحلية بمختلف المحافظات إلكترونياً بنهاية ٢٠١٨.

وقد أكد سيادته أن الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بتوفير التمويلات اللازمة لمشروعات الشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى مشروع "مشروعك" الذى يتيح التمويل من خلال خمسة بنوك، إضافة إلى قيام الوزارة بتمويل ٨٥ ألف مشروع بإجمالي ٥.٥ مليار جنيه خلال العام الماضي، كما تستهدف الوزارة خلال العام الجاري الوصول بإجمالى تمويلات لتلك المشروعات إلى ١١ مليار جنيه.

ثم تم فتح باب المناقشة والأسئلة للسادة الحضور، حيث تم تناول النقاط الهامة التالية:

- تم التأكيد على ان الملامح الرئيسية لبرنامج الإصلاح والرؤية الإستراتيجية للوزارة، يؤكد أنه برنامج هادف وطموح، كما تم التساؤل ما إذا كان هناك خطة زمنية لهذا البرنامج بحيث يتم من خلالها تقييم الأداء، وهنا أكد السيد الوزير بأن هناك خطة رباعية (خلال أربع سنوات) لهذا البرنامج سيتم إتاحتها على موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري خلال أسبوع على الأكثر.
- تم التساؤل حول إتاحة الفرص الإستثمارية بالمحافظات المختلفة على الموقع الإلكتروني للوزارة والتي يتم طرحها على المستثمرين حتى يتمكنوا من التعرف على كافة التفاصيل المتعلقة بها، وهنا

- أشار السيد الوزير إلى أنه يتم حالياً تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة ، كما أن كافة المشروعات المتاحة بالمحافظات سيتم عرضها على الموقع الإلكتروني خلال أربعة أسابيع.
- تم التأكيد على أن تأخر البدء في تطبيق اللامركزية يمثل عائقاً كبيراً أمام المحليات ، مما يؤثر سلباً على دورها في المساهمة في تنمية الاقتصاد المصري ، وهنا أشار السيد الوزير إلى أن الوزارة تقوم حالياً ببحث ودراسة إمكانية تطبيق اللامركزية بشكل تدريجي ، فقد أقامت مؤخراً مؤتمراً تناول أهم التجارب للدولية في تطبيق ذلك ، حيث تم عرض قصص النجاح في هذا الشأن ، ومردود ذلك على التنمية الإقتصادية لتلك الدول.
 - تمت الإشارة إلى أهمية وضرورة التوسع في إنشاء المناطق اللوجيستية بالمحافظات ، والتي من شأنها خلق كم كبير من فرص العمل للشباب ، وهنا أشار السيد الوزير إلى أن وزارة التنمية المحلية تسعى بالفعل للتوسع في المناطق اللوجيستية وذلك بالتعاون مع وزارتي التموين والتجارة الداخلية ، والتجارة والصناعة.
 - تم التأكيد على ضرورة وجود القوة القانونية للمحافظين لإتخاذ القرار ، حيث أن الأيدي المرتعشة لبعض المحافظين نتيجة غياب الحماية القانونية في اصدار القوانين والاجراءات تمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التنمية الشاملة والقضاء على البيروقراطية والفساد ، وهنا تم التأكيد من قبل السيد الوزير بأن قوة إتخاذ القرار تختلف باختلاف صاحب القرار ، والذي يجب أن يقوم بالدفاع بقوة عن قراراته مادامت في نطاق المصلحة العامة ، مؤكداً أن الوزارة تساند مثل هذه القرارات طالما أنها قانونية.
 - تم التأكيد على ان التنمية الشاملة تتطلب تغيير ثقافة المجتمع المصري وهو الامر الذي يتطلب وجود شباب على أعلى مستوى من التعليم والكفاءات والقدرات بالمحليات وغيرها من المصالح والهيئات الحكومية ، وهنا قام السيد الوزير بالإشارة إلى تجربته التي قام بتطبيقها في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مع مجموعة كبيرة من الشباب جيد التعليم والتميز ، حيث تم إعطائهم قدر كبير من البرامج التدريبية خارج مصر ، وقد كان مردود ذلك إيجابياً على تحسين الكفاءة في الأداء وجودة الإنتاج في العمل ، مؤكداً أنه سيسعى إلى تكرار تلك التجربة في المحليات ، ومشيراً إلى أنه قد تم الإعلان على موقع الوزارة عن بعض الوظائف الشاغرة التي تتطلب شباب متميز يتم حسن الإستثمار في مهاراتهم للنهوض بالمحليات بالشكل المطلوب.
 - تم التأكيد على ضرورة التنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة فيما يخص الولاية على الأراضي ، وقد أشار السيد الوزير إلى أن جهاز إستخدامات أراضي الدولة هو المنوط بذلك ، حيث تم إنشاؤه لهذا الغرض ، ويختص بتوضيح الجهة أو الوزارة صاحبة الولاية على الأرض وذلك بالنسبة لكافة أراضي الدولة.

- تم التساؤل حول إمكانية وجود إدارة تختص بالتعاون الدولي والعلاقات الخارجية بوزارة التنمية المحلية، حيث تم التأكيد أن التحدي الأكبر للدول هو العمل على جذب فرص للإستثمارات الأجنبية، مما يتطلب تعاون جمعية رجال الأعمال المصريين مع وزارة التنمية المحلية وكافة الوزارات الأخرى المعنية لتحقيقه، وقد أكد السيد الوزير بوجود إدارة التعاون الدولي بالوزارة برئاسة السفير / محمد حجازي، موضحاً أنه جاري تعيين الكفاءات من الشباب بها من خلال مسابقات التعيين، للنهوض بتلك الإدارة وتنميتها لتحقيق الغرض منها.
- تم التساؤل حول طبيعة العلاقة بين وزارة التنمية المحلية والمحافظين، وعلاقتهم بوكلاء الوزارات المختلفة في المحافظات، وهنا تم الرد من قبل السيد الوزير بأن دور وزارة التنمية المحلية هو الإشراف فقط على المحافظين الذين يتم تعيينهم من قبل السيد رئيس الجمهورية، لذا فهي علاقة إشرافية وتنسيقية وليست علاقة رئاسية حيث يقوم وزير التنمية المحلية بتمثيل المحافظين وتوصيل رؤيتهم في مجلس الوزراء، حيث أنه الوحيد الذي له حق حضور كافة إجتماعاته.
- تم التأكيد على ضرورة التكامل الإقليمي بين محافظات مصر، وذلك من خلال مشروعات التنمية الاقتصادية الإقليمية، حيث تم التأكيد من قبل السيد الوزير على أن تطوير قانون الإدارة المحلية وإصدار قانون التخطيط الموحد سيسهم بشكل كبير في دعم فكرة إنشاء وتفعيل الأقاليم الاقتصادية ويؤسس لفكرة التكامل والتنسيق بين الهيئات المنوطة بالتنمية الاقتصادية.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية، بتوجيه الشكر إلى اللواء/ أبو بكر الجندي - وزير التنمية المحلية على تشريفه لهذا اللقاء المثمر، كما شكر السادة الحضور على المشاركة الفعالة، متمنياً المزيد من التواصل والتعاون المستمر بين الوزارة والجمعية.